مساهمة التمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الناشئة:

دراسة حالة غرامين بنك (بنغلاديش) وبنك الأمل (اليمن)

The Contribution of Microfinance to promote Financial Inclusion for Start-ups: A Case Study Grameen Bank (Bangladesh) and Al-Amal Bank (Yemen)

ط.د صخري عبد الوهاب[1] ، د. بن علي سمية[2]

[1] جامعة باجي مختار، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي– عنابة (الجزائر)،

abdelwaheb.sakhri@univ-annaba.org

[2] جامعة باجي مختار، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي– عنابة (الجزائر)،

benali.soumaya.dz@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/11/18 **تاريخ القبول**: 2023/03/10 **تاريخ النشر**: 2023/03/15

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تبيان الدور الفعال لمؤسسات التمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي للطبقات المستبعدة خاصة منها المؤسسات الناشئة التي لا تزال تعاني من مشكلة التمويل المصرفي المحدود، هذا مع استعراض أهم تجربتين في العالمين الآسيوي والعربي، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وقد خلصت الورقة البحثية لمجموعة متنوعة من النتائج أهمها فعالية غرامين بنك في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة لتقديم بنك الأمل لتوليفة مختلفة من الخدمات والمنتجات في سبيل تحقيق الشمول المالي للأفراد والمؤسسات على حد سواء، لتختتم الدراسة بتقديم مقترحات أبرزها ضرورة الاقتداء بالتجارب الدولية الناجحة في مجال التمويل الأصغر والسعي الدائم لدعم وتمكين الفئات المهمشة وأصحاب المشاريع المبتكرة.

كلمات مفتاحية: تمويل أصغر، شمول مالي، مؤسسات ناشئة، غرامين بنك، بنك أمل.

تصنيفات JEL : G21، L26، O16

Abstract:

The study aimed to display the effective role of Microfinance Institutions in promoting Financial Inclusion for classes excluded from financial services, Especially Start-ups, With a reminder of two most important Experiences in the Asian and Arab worlds, The research paper found a serval results: The Support and Financing of Grameen Bank to startups in various economic sectors, provide Al-Amal Bank to variety services and products to achieve financial inclusion for individuals and institutions, Finally is necessary benefiting from successful experiences in Microfinance and continuing to empower the poor and Innovate projects.

Keywords: Microfinance; Financial Inclusion; Start-ups; Grameen Bank; Al-Amal Bank.

JEL Classification Cods: G21, L26, O16

المؤلف المرسل: صخري عبد الوهاب، **الإيميل**: sakhriabdelwahab95@gmail.com

المقدمة:

يلقى الشمول المالي اهتماما كبيرا في مختلف دول العالم فهو يعني أن الأفراد والمؤسسات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة بأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم كالمدفوعات، المدخرات، الإقراض، والتأمين، وغيرها من الخدمات التي تقدم لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة المالية كما أن توفير هذه المنتجات والخدمات يسهل أمور الحياة اليومية، إضافة أن دعم مشروعات ريادة الأعمال وتشجيع المبادرات للمؤسسات الناشئة من شأنه تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي، في المقابل عرفت صناعة التمويل الأصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة، ذلك نتيجة الدور الكبير الذي تلعبه في العديد من الظواهر الإقتصادية والتخفيف من حدة الفقر والبطالة وتنمية وتطوير المشاريع، عن طريق استراتيجية تقوم بإتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين هم من أبرز عملائها، أيضا ساهمت في إعادة تشكيل مشهد الوساطة المالية وأصبحت منافسا للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية بتوفيرها لحزمة من الخدمات للمؤسسات الناشئة في إطار مساعيها لتعزيز الشمول المالي لها، ذلك في ظل تراكم الصعوبات والعراقيل التي تحد من فرص نفادها ووصولها لمختلف مصادر التمويل، في ذات السياق ظهرت العديد من التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل الأصغر فقد حظيت تجربة بنك الفقراء (غرامين بنك) في بنغلاديش بنجاح وتقدير المؤسسات المالية والدولية لما لها من تأثير على تمكين الفقراء والمؤسسات الناشئة، من جهته أثبت بنك الأمل اليمني فعاليته في تطوير وتحسين الخدمات المالية لفائدة جميع المتعاملين وتوفير التمويل للمشروعات المبتدئة التي لا تملك الضمانات من أجل الحصول على الائتمان.

إشكالية الدراسة: انطلاقا من السرد الذي تم تناوله سلفا يمكن طرح إشكالية البحث في التساؤل الموالي:

- **ما هو الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الناشئة من خلال تجربتي غرامين بنك وبنك الأمل ؟**

ويندرج خلف هذا السؤال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1) **كيف يمكن للابتكارات والخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر أن تعزز من الشمول المالي للمؤسسات الناشئة ؟**
2) **ما هي أهم البوادر التي صنعت من غرامين بنك وبنك الأمل تجارب ناجحة يحتذى بها إقليميا وعالميا في مجال التمويل الأصغر وتحقيق الشمولية ؟**

فرضية الدراسة: تنطلق الورقة البحثية من فرضية أساسية قوامها أن التمويل الأصغر أصبح أداة تمويل فعالة للمؤسسات الناشئة بديلة عن القنوات والوسائل التقليدية الرسمية، إضافة أنه يلعب دورا مهما في تعزيز الشمول المالي للطبقات متدنية الدخل والفقيرة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وتزويدها بمختلف الخدمات المالية وغير المالية، كما أنه لا توجد تجربة رائدة وناجحة أحسن من تجربة غرامين بنك الذي انبثقت من أعماقه صناعة التمويل الأصغر وأثبت مع مرور الوقت نجاعته في تعزيز الشمول المالي للفئات المهمشة، مع بروز تجربة بنك الأمل اليمني كأفضل المؤسسات المتخصصة في مجال التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دعما للشباب البطال إيمانا بأفكارهم لتجسيد المشاريع الابتكارية والإبداعية.

أهمية وأهداف الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في محاولة الربط بين التمويل الأصغر باعتباره أداة تمويلية جديرة بالاهتمام لقاء دعمه لمشاريع الأعمال الجديدة والمبتكرة والشمول المالي للمؤسسات الناشئة خاصة في ظل عزوف المؤسسات المالية الرسمية عن تقديم الخدمات لهذه المؤسسات والفقراء، كما تهدف الورقة البحثية إلى تبيان واقع ومدى مساهمة كل من غرامين بنك وبنك الأمل في توسيع نطاق وصول الفقراء والمؤسسات الناشئة للخدمات الرسمية وبالتالي الرفع من مستويات الشمول المالي لهذه الفئات المستهدفة.

المنهج المتبع في الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع سوف يتم إتباع المنهجين الوصفي والتحليلي من أجل توفير المعلومات والحقائق والبيانات حول المشكلة محل الدراسة للوقوف على أهم الاستنتاجات المتوصل إليها، تم الاعتماد في تحصيل المعلومات على مختلف الأدبيات النظرية ذات الصلة بموضوع البحث إضافة للبيانات والإحصائيات المتواجدة على موقعي **غرامين بنك** و**بنك الأمل**.

الدراسات السابقة:

– وسام شيلي، (2021)، "دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي –دراسة حالة الأردن–"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد01، الصفحات 438–456.

هدفت الباحثة من وراء هذه الدراسة إلى تبيان دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي، مع الإحاطة بالإطار المفاهيمي لكل من التمويل الأصغر والشمول المالي، وقد توصلت لمجموعة من النتائج أهمها مساهمة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن من خلال التمويل الأصغر في تحسين ظروف الأفراد العاملين في المناطق الريفية، والرفع من عدد العملاء والقروض النشطة وتقليص الفجوة ما بين الجنسين.

– نصر ضو وسليمة مسعي مُحَّد، (2020)، "تجربة بنك الفقراء البنغلاديشي (بنك جرامين) في مكافحة الفقر"، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، الصفحات 143–157.

هدف الباحثان إلى إعطاء نظرة شاملة عن أهم التجارب العالمية الرائدة في مكافحة الفقر ومحاربة الآفات الاجتماعية المتفشية في بنغلاديش، إضافة إلى تطور الاقتصاد البنغلاديشي وخروجه من دائرة الفقر المدقع وتنمية القرى والأرياف النائية، وختمت الدراسة بنتائج أبرزها نجاح تجربة بنك الفقراء لسكان بنغلاديش بالإضافة إلى استفادتهم من الدعم في البدء بمشاريعهم الصغيرة والتخلص من الفوارق الطبقية وإتاحة الفرص للجميع من أجل العمل والرفاهية والعيش الكريم.

– نوال سمرد، (2021)، "تقييم أداء البنوك في تمويل الفقراء والطلبة خريجي الجامعات –دراسة حالة بنك الأمل–"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الصفحات 145–162.

حاولت الباحثة إبراز دور المنتجات والخدمات المالية المقدمة من طرف بنك الأمل اليمني في تحسين وضعية الفقر وتمويل خريجي الجامعات وإعطاء الفرص للمشروعات والمؤسسات الناشئة والمبتدئة، وتم التوصل لجملة من الاستنتاجات أهمها الدور الإجتماعي والتنموي لبنك الأمل في توفير التمويل اللازم لكافة فئات المجتمع اليمني، وخلق مشاريع مصغرة لفائدة الفقراء والشباب من خريجي الجامعات.

1- أدبيات حول الشمول المالي، المؤسسات الناشئة

1-1- مفهوم الشمول المالي

ينطوي مفهوم الشمول المالي على مجموعة متنوعة من التعريفات يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- يرى **سارما** أن الشمول المالي هو "الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة"، كما يعرف **مركز الشمول المالي في واشنطن** والذي ينص على أنه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء، حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة" (بوقرة، 2018، صفحة 5).

- يشير الشمول المالي إلى "حالة يتهيأ فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة"، وينطوي **الوصول الفعال** على تقديم الخدمات على نحو مريح ومسؤول بتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، وينطوي مفهوم **التقديم المسؤول للخدمات** على سلوك مسؤول في السوق من جانب مقدمي الخدمة ورقابة فعالة على حماية العملاء (أبو جامع، أبو دية، 2016، الصفحات 190-191)، وتشير عبارة **مؤسسة مالية** إلى جهة رسمية تقدم خدمات مالية تتمتع بالصفة القانونية وتضم كيانات تنظيمية متباينة على نحو واسع (وفي بعض الأحيان ممكن تكون هذه الجهة أفراد)، وتخضع لمستويات مختلفة من أنواع الرقابة الخارجية، ولا يعني وجود الصفة القانونية المعترف بها لجهة تقديم الخدمات المالية أن العميل يكون مشمولا بالخدمة المالية وفق هذا التعريف، لهذا يجب استيفاء جميع الشروط الخاصة بالوصول الفعال وإضافة لذلك، لا تتيح المنتجات وجهات تقديم الخدمات الرسمية للعملاء في جميع الحالات قيمة أفضل من القيمة التي تقدمها المنتجات وجهات تقديم الخدمة غير الرسمية، وواقع الحال بالنسبة للعديد من الأسر المعيشية المستبعدة والمحرومة من الخدمات المالية هو أن الخيارات غير الرسمية ربما تكون أفضل متاح في المستقبل على الأقل بالنسبة لبعض احتياجاتهم من الخدمات المالية.

- عرف **بنك الاحتياط الهندي (2006)** الشمول المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز رئيسي للسياسة العامة" (حمدان، أبو دية، 2018، صفحة 179).

- يعد الشمول المالي أو التمويل الشامل مفهوما يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الفئات، ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات في الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بطريقة فعالة ومسؤولة، فالشمول المالي لا يتحقق من دون نشر الوعي المصرفي والمالي، حيث أن المستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته (عبد القادر، 2017، صفحة 29).

1-2- أهمية الشمول المالي

ازداد الاهتمام بالشمول المالي على أعقاب أزمة 2008 مما نجم عنها جملة من التأثيرات الحادة على النشاط الاقتصادي والمالي وحتى الإجتماعي لمختلف الدول بالرغم من تفاوت مستويات الإدماج المالي والتجاري بينها، لا سيما الدول النامية التي ازداد وضع الفقراء فيها سواءً بتحمل تبعات معاملات خطرة لم تكن لهم صلة بها، لهذا منذ ذلك الوقت يعتبر الشمول المالي ركنا حيويا لمساهمته الفعالة في تحقيق المنافع التالية (سفاري، بن داية، 2021، الصفحات 71-72):

- ✓ التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثمة التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي بتسهيل النفوذ للتمويل والخدمات المصرفية؛
- ✓ زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الإقتصادية بما يزيد من فعالية السياسات الحكومية وتحسين بيئة العمل مع زيادة كفاءة أسواق السلع والخدمات؛
- ✓ تعزيز الإدماج المالي بما يزيد التنافس بين المؤسسات المالية في مجال جودة وتنوع الخدمات في سبيل جذب عدد أكبر من العملاء والمعاملات مع الدخول في قانونية بعض القنوات غير الرسمية؛
- ✓ تعزيز التكافؤ في الفرص لتمكين الفئات المهمشة من امتلاك أسباب القوة الإقتصادية التي تتيح تنفيذ الاستثمارات الخاصة بما يرفع الإنتاجية والدخل والاستهلاك، ومن ثمة دفع عملية النمو الاقتصادي جراء خلق فرص عمل جديدة وتحسين توزيع الدخول بالتالي تحسين مستوى المعيشة والرفاه الإجتماعي مع تعزيز القدرة على إدارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية؛
- ✓ الحد من التعاملات غير القانونية من خلال دمج مشاريع القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي وبالتالي زيادة إيرادات الدولة من الضرائب؛
- ✓ توسيع انتشار الخدمات المالية لجذب أكبر عدد من المستخدمين باستغلال الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم، بما يزيد من سرعة المدفوعات ويقلل تكلفتها فضلا عن تفعيل الرقابة والإشراف بالتالي الحد من المعاملات المشبوهة والجرائم المالية.

1-3- أبعاد الشمول المالي

تتمثل أبعاد الشمول المالي الرئيسية فيما يلي:

أ/بعد الوصول للخدمات المالية: تعد قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية الأساس في خلق الرغبة والحافز لديهم في التعرف على هذه الخدمات واستخدامها، حيث أن الأفراد غالبا ما يفضلون استخدام خدمة طالما كانت في متناولهم ولا يتحملون أي عبء في الوصول إليها، كما تركز معظم دول العالم بشكل كبير على دلالات الوصول في سبيل بناء برامج شمول مالي ناجحة، من خلال انتشار مالي مصرفي يشمل كل أرجاء البلد وكل شرائحه الاجتماعية.

ب/بعد إستخدام الخدمات المالية: يعد هذا البعد هو النتيجة المرجوة من عمليات الوصول، ويبقى موضوع الاستخدام منوطا بقدرة ورغبة الأفراد في الاستفادة بالخدمات المالية، وهذا ما يبرز الوعي والتثقيف المالي والمصرفي من جانب الأفراد ومدى قدرة المؤسسات المالية على تسويق منتجاتها من خلال عملية التأثير على الأفراد.

ج/بعد جودة الخدمات المالية: يعد موضوع حماية المستهلك المالي من الأمور التي يجري التركيز عليها بنحو كبير في الوقت الراهن نظرا للنتائج السلبية المرافقة لسوء الخدمات المالية والتي تمثل حالة هدر للموارد المالية، ودفع باتجاه تقليل رفاهية الأفراد والمجتمعات، بالتالي لابد لمستخدمي الخدمات المالية أن تكون فرصهم متكافئة في الحصول على المعلومات مع المؤسسات المانحة للخدمات والمنتجات، كذلك لابد من تجنب المعاملة السيئة تجاه الأفراد ولاسيما فيما يتعلق بمنح القروض وتحصيلها وتحديد أسعار الفائدة (نعمة، الشلال، 2019، الصفحات 213-215).

1-4- مفهوم المؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئة **(Start-up)** حسب **القاموس الفرنسي** على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة" بينما عرفها **(Paul Graham)** في مقاله المشهور حول النمو « **Growth** » على "أنها شركة صممت لتنمو بسرعة"، فكونها تأسست حديثا لا يعني منها شركة ناشئة في حد ذاتها، كما أنه ليس من الضروري أن يكون مجال عملها في التكنولوجيا، أيضا هي عبارة عن مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوقا كبيرا، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع ومجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطر عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها (بودالي، 2021، الصفحات 79-80).

في المؤسسات الناشئة هناك فكرة الإنشاء وفكرة النمو القوي، فكرتان تقعان في صميم تعريف المؤسسات الناشئة، إذ أنها مؤسسة تتميز بالنمو المحتمل والقوي والاستخدام للتقنيات الجديدة، غالبا ما تكون هذه المؤسسة مبتكرة ورغم هذا النموذج يمكن أن يعني جميع قطاعات النشاط، حسب رائد الأعمال الشهير **ستيف بلانك** يعرفها على "أنها منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج اقتصادي يسمح بالنمو، مربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، كما أنها تختبر نماذج اقتصادية مختلفة وتكتشف بيئتها وتتكيف معها تدريجيا"، والأكثر من ذلك هو أن المؤسسات الناشئة يجب أن تعمل على إنجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق التي تود التواجد والعمل فيه بشكل فوري، كما يقصد بها أيضا أنها فكرة أو رؤية يقوم بتجسيدها حامل المشروع وتعمل في سوق غير مستقرة في كثير من الأحيان لاقتراح وإطلاق منتوج أو خدمة جديدة (بخيتي، بوعوينة، 2020، صفحة 536).

1-5- معوقات توفير الخدمات المالية للمؤسسات الناشئة

تكتنف عملية تقديم مختلف الخدمات والمنتجات المالية بما في ذلك تمويل المؤسسات الناشئة العديد من الصعوبات التي يمكن أن توثر على موقف الطرفين وهي المؤسسات المقدمة لهذه الخدمات من جهة، والقائمين على المؤسسات الناشئة من جهة أخرى، ويمكن إبراز أهم هذه العراقيل فيما يلي:

- **ندرة رأس المال:** وهي الظاهرة السائدة في معظم الدول النامية، وذلك أن أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الناشئة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة؛
- **افتقار عنصر الثقة في القائمين على المؤسسات الناشئة:** يعتبر عنصر الثقة من أهم العوامل التي تحكم تعامل المؤسسات المالية والبنوك مع عملائها، كما يمثل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل والتي يتم تحديدها من خلال القوائم المالية، حجم السيولة، مدى اعتماد المشروعات على القروض، القدرة الإنتاجية للمؤسسات الناشئة، الشكل القانوني، والسمعة الائتمانية للقائمين عليها ومستوى كفاءة الإدارة؛

- **عدم توافر الضمانات الكافية من أجل دعم وتمويل المؤسسات الناشئة:** تتصف المؤسسة الناشئة عادة بانخفاض حجم أصولها الرأسمالية وتمثل هذه الأصول ضمانات تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح القروض، وعادة ما تتجاوز احتياجات تمويل المؤسسة الناشئة قيمة هذه الأصول نظرا للحاجة المستمرة والدورية لرأسمال، يضاف إلى ذلك عدم قدرة مؤسسات التمويل على التصرف في الضمان المقدم من المؤسسات الناشئة (التخلف عن السداد) وذلك على وجه السرعة بدون خسارة كبيرة، بالتالي فعدم كفاية ضمانات هذه المؤسسات تمثل عائقا أمام هيئات التمويل وتحد من قدرتها اتجاه المشروع؛
- **افتقار المؤسسات الناشئة للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية:** يعتبر عامل الخبرة والدراية بأساسيات المعاملات المصرفية أحد أهم العناصر المميزة للمؤسسات الناشئة والتي تسهل التعامل مع البنوك، في حين تفتقر غالبية المؤسسات الناشئة خاصة الجديدة منها لهذا العنصر نظرا لضآلة إمكانية القائمين عليها، مع عدم القدرة على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال؛
- **عدم الحيازة على السجلات المالية:** تفتقر المؤسسات الناشئة في أغلب الحالات لسجلات مالية كاملة وموثوق بها نتيجة لعدم الخبرة الإدارية والتنظيمية للقائمين على هذه المشروعات، بالإضافة إلى وجود نسبة كبيرة من المؤسسات الناشئة العاملة في القطاع غير الرسمي (غير المنظم) مما يترتب عليه افتقارها إلى الحد الأدنى من المستندات والسجلات المطلوبة من أجل التعامل مع مختلف الجهات المالية والمصرفية الرسمية (بورنان، صولي، 2020، الصفحات 135-136)؛
- **عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية:** من أهم متطلبات البنوك من أجل منح مختلف الخدمات المالية خاصة منها الائتمان وجود دراسة جدوى للمؤسسات الناشئة المطلوب خدمتها وتمويلها، وغالبا لا تتوافر لدى المؤسسات الناشئة دراسة جدوى بالمستوى المطلوب وذلك نظرا لارتفاع تكلفة إعدادها والتي تصل في كثير من الأحيان إلى أرقام عالية لا يستطيع أصحاب تلك المؤسسات تأمينها؛
- **ارتفاع درجة المخاطرة:** تتسم المؤسسات الناشئة بارتفاع درجة المخاطر نظرا لطبيعة تكوينها والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحدة أو عائلة واحدة، بالإضافة إلى نقص مراكزها المالية مما يشكل عائقا أمام قيام البنوك بتمويل خدماتها، حيث تتجه البنوك والمؤسسات المالية في العادة نحو المؤسسات ذات المخاطر المنخفضة (عريس، بن زاير، 2021، صفحة 23).

2- التمويل الأصغر كآلية لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الناشئة بالإشارة لتجربة بنك الفقراء وبنك الأمل

2-1- تعريف التمويل الأصغر

في تعريف **منظمة العمل الدولية** للتمويل الأصغر يشار له على أنه "توفير الخدمات المالية المستدامة لصغار المنتجين المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخول المنخفضة الذين لا يستطيعون الحصول على خدمات مالية تجارية"، حيث يستهدف التمويل الأصغر الفقراء والمؤسسات الناشئة الذين ينخفض دخلهم عن احتياجاتهم، وتقوم به مؤسسات رسمية على أساس استثماري مع وضع البعد الإجتماعي في الاعتبار، وليس بالضرورة أن تكون بنوكا، أيضا يقصد به تقديم حزمة من الخدمات المالية التي تشتمل على القروض الادخارية والتأمين للفقراء وأصحاب المؤسسات الناشئة النشطين اقتصاديا، حيث برزت الحاجة للتمويل الأصغر

بالشكل الوارد لأنه يتم التوصل إلى قناعة بأن الفقراء محرومون من إمكانية الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية التقليدية، كما هذه الفئات المهمشة في حاجة ماسة إلى تشكيلة متنوعة من المنتجات المالية التي تلائم حاجاتهم (الراية، 2021، صفحة 183).

تعرف **هيئة الأمم المتحدة** التمويل الأصغر بأنه: "هو توفير الخدمات المالية الصغيرة كالائتمان والادخار والتأمين لفائدة الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض"، في حين أن **(Silvan Allemand)** يعتبر "التمويل الأصغر مجموعة الخدمات المالية الموجهة للفئات والطبقات المحرومة والمقصاة من النظام المالي البنكي، من أجل المساعدة أو إنشاء وتطوير نشاطاتهم والاستفادة من القروض المصغرة، الادخار التضامني، والتأمين الأصغر"، كما أن صناعة المالية المصغرة موجهة كذلك لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المتواجدة في المناطق النائية والريفية مما يسمح بإيجاد توازن اقتصادي واجتماعي وتلبية مختلف الاحتياجات(ZOURDANI, 2018, p. 252) .

يشير مصطلح التمويل الأصغر إلى توفير مختلف الخدمات المالية والمتمثلة في الائتمان، الأوعية الادخارية، والتحويلات المالية التي تقدم للزبائن الفقراء النشطين اقتصاديا وغير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، ويعتبر بذلك التمويل الأصغر أحد الحلول المهمة في القضاء على ندرة الحصول على القروض والخدمات المصرفية وإيجاد مصادر بديلة وملائمة للفقراء والمشروعات الناشئة والفتية بالإضافة لكونه يشمل خدمات غير مالية مثل التدريب والتكوين ومشاريع التأهيل للأفراد الفقراء من أجل تمكينهم من الحصول على عمل أو القدرة على خلق نشاط وحسن استغلال للقروض (بن جلول، سالمي، 2021، صفحة 377).

2-2- دور التمويل الأصغر في دعم الفقراء والمؤسسات الناشئة

تكمن أهمية التمويل الأصغر في النقاط التالية: (طويطي، أولاد حيمودة، 2019، الصفحات 10-11)

- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية الفقيرة على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، بالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، فهو وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء خاصة النساء بغاية ترسيخ فكرة الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي؛

- المساهمة في خلق وظائف جديدة بالتالي الخروج من أزمة البطالة ففي دراسة للمستفيدين من قروض التمويل الأصغر بمصر تبين أن قرابة 30% منهم قد حصلوا على فرص عمل مستديمة؛

- إن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل يسهم كذلك في تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم؛

- توفير التمويل المناسب للمؤسسات الناشئة والمصغرة في الدول النامية يؤدي لزيادة مستويات معيشة الفقراء والتطور المستدام للاقتصاد القومي؛

- للتمويل الأصغر أثر كبير على المشروعات الناشئة والصغيرة وهذا ما أثبتته إحدى الدراسات في مصر قامت بها مؤسسة "**بلانت فاينانس**" وست مجموعات أخرى من خلال مقابلة 2471 شخص من عملاء مؤسسات التمويل، توصلت أن العملاء الذين مضى عليهم 3 سنوات أو أكثر من الاشتراك في برنامج متناهي الصغر، يكسبون أرباحا شهرية تزيد في المتوسط بنسبة 25% عن أولئك الذين التحقوا حديثا بأحد البرامج؛

– للتمويل الأصغر أثر واضح على النشاط الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسة السابقة أن التمويل الأصغر كان له أثر على مجموعة مؤشرات عينة الدراسة والتي تتمثل في: الزيادة في الإيراد الشهري، الزيادة في الاستثمارات ومستوى التوظيف أو التشغيل.

2-3- تجربة غرامين بنك (بنغلاديش)

كان الدكتور **مُحَمَّد يونس** يُدّرس الاقتصاد في جامعة بإحدى المناطق الريفية في منتصف السبعينات، فقد تبين له أن ما يُدّرسه في الجامعة لا علاقة له بما يراه من حوله، وأن مبادئ الاقتصاد النظرية التي يلقنها للطلبة لن تجدي وحدها في تقدم بنغلاديش، وكانت أول نتيجة استخلصها أن معظم البنوك قائمة على أسس لا يمكن أن تخدم الفقراء وذوي المشروعات الناشئة، وأنها تعمل لخدمة القادرين ماديا وحدهم، ولا تمنح القروض إلا لأصحاب المشروعات الذين يمتلكون الضمانات، وتكون لديهم القدرة على السداد بالإضافة إلى ضخ المزيد من الأموال من أجل الاستثمار، كانت الفلسفة التي قام عليها **بنك غرامين** هي "**دخل ضئيل، اقتراض، استثمار، دخل أكبر، استثمار أكبر، دخل أكبر**" وهكذا، لكنه في عام 1976 عندما تبلورت الفكرة في ذهن الدكتور يونس لم يكن هناك بنك في بنغلاديش يوافق على تقديم قرض للفقراء وذوي المشروعات دون ضمان، واضطر أن يضمن بنفسه خمسة من الفلاحات مقابل قرض لم تصل قيمته إلى **311 دولار** لهنّ جميعا، ورغم محاولاته للحصول على قروض أخرى، فإن مرتّبه لم يسمح له بتقديم أي ضمان إضافي، وعندما باشرت الفلاحات أشغالهن، وقمن بتسديد القروض، تأكد يونس أن المغامرة لم تعد فيها مخاطرة (قسوم، بن تومي، 2016، صفحة 128)، في سبتمبر 1983 تحول المشروع إلى مصرف مستقل باسم "**غرامين مصرف" (Grameen Bank)**، ساهمت الحكومة فيه بنسبة 60% من رأس المال المدفوع بينما كانت ال40% الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين، وفي عام 1986 صارت للحكومة ما نسبته 25% و75% للمقترضين، بينما سنة 2007 أصبحت النسبة 6% للحكومة و94% للمقترضين (يوسف الفكي، 2006، صفحة 4)، ويعرف بنك غرامين على أنه بنك للفقراء (بنك القرية) باعتباره تجربة إبداعية رائدة في مجال مكافحة الفقر، كما أنها تعتبر تجربة مؤسساتية قائمة على المشاركة الكاملة في صنع القرار بين مختلف المتعاملين فيها بالإضافة إلى الهدف الأسمى وهو تنمية مداخيل الأفراد والمجتمع في بنغلاديش (مجدي، 2007، صفحة 27).

الجدول(01): بعض الإحصائيات الرئيسية لغرامين بنك للفترة 2010-2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	صرف القروض	القروض غير المسددة	عدد الفروع	عدد القرى المتكفل بها
2010	1382.78	943.81	2565	81376
2011	1472.45	945.47	2565	81380
2012	1446.71	997.41	2567	81386
2013	1608.43	1085.34	2567	81389
2014	1718.56	1128.83	2567	81390
2015	1913.58	1223.94	2568	81392
2016	2389.89	1505.52	2568	81395
2017	2921.91	1750.42	2568	81400
2018	2957.89	1830.73	2568	81677
2019	2975.28	1845.95	2568	81678
2020	2061.69	1674.75	2568	81678

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: BANK FOR THE POOR GRAMEEN BANK, (2022), Historical Data Series in USD, from Site Web: https://grameenbank.org/data-and-report/historical-data-series-in-usd-2/, consulted 19/03/2022.

يتضح من الجدول أعلاه والذي يبين أهم الأرقام الخاصة بغرامين بنك فيما يتعلق بمجال الإقراض، بلوغ عتبة القروض الممنوحة لكافة المتعاملين مع البنك سنة 2020 ما قيمته 2061.69 مليون دولار مسجلة بذلك تراجعا بسبب تداعيات فيروس كورونا والإجراءات المتعلقة بالحجر الصحي الأمر الذي انعكس سلبا على انخفاض طلب القروض، ذلك كان بعد التطور الذي شهده منذ سنة 2010 إلى غاية 2019، نفس الأمر ينطبق على القروض غير المسددة التي بلغت عام 2020 مبلغ 1674.75 مليون دولار، كما أن الجدير بالذكر هو انتشار فروع غرامين بنك في جميع أنحاء بنغلاديش وخارجها لتصل إلى 2568 فرع، بالإضافة إلى الدور التنموي للبنك بغاية النهوض بالمناطق الريفية النائية والتي تعرف عزوفا كبيرا من قبل الأفراد المحرومين والفئات المهمشة من التعامل مع القنوات الرسمية، إذ بلغ عدد القرى المتكلف بها قرابة 81678 قرية، ويمكن تبيان دعم غرامين بنك للمؤسسات المصغرة والناشئة من خلال الجدول الموالي:

الجدول(02): صرف القروض لفائدة المؤسسات المصغرة والناشئة للفترة 2018-2020

الوحدة: تاكا بنغلاديشي

السنوات	رجال		نساء		الإجمالي	
	عدد القروض	قيمة القروض	عدد القروض	قيمة القروض	عدد القروض	قيمة القروض
2018	56423	2701900272	1900828	69439459673	1957251	72141359945
2019	55012	2550195175	1882921	67363834793	1937933	69914029968
2020	84813	1549367704	1167210	41192372412	1252023	42741740116

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لغرامين بنك (2020/2019/2018)، على الموقع:

, consulted 19/03/2022.https://grameenbank.org

يظهر التفاوت في صرف القروض بين الجنسين الراغبين في إنشاء واستحداث مشاريع خاصة بهم، حيث تعود الحصة الأكبر والأوفر للفئة النسوية إذ بلغت عدد القروض المقدمة للنساء بحلول عام 2020 ما يقارب 1167210 قرض مسجلة تراجعا مقارنة بسنة 2019 أين كانت 1882921 قرض، في حين تحصل أصحاب المشاريع الناشئة والمصغرة من فئة الرجال على 55012 قرض فقط عند عام 2019 لترتفع بحلول عام 2020 إلى 84813 قرض بمعدل نمو بلغ 54,17%، وبالرجوع إلى توزيع القروض على قطاعات النشاط نجد احتلال قطاع الزراعة والغابات الصف الأول ب527364 قرض خلال سنة 2020، متبوعا بكل من قطاعي التجارة، التحويل والصناعة في المرتبة الثانية والثالثة ب257565 و153743 قرض على التوالي، يأتي بعد ذلك قطاع تربية المواشي وصيد الأسماك ب144308 قرض، لتحتل قطاعات الخدمات والسياحة أسفل الترتيب ب16976 و14132 قرض على التوالي، والشكل الآتي يوضح كل ذلك:

الشكل(01): عدد القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة والناشئة حسب قطاعات النشاط سنة 2020

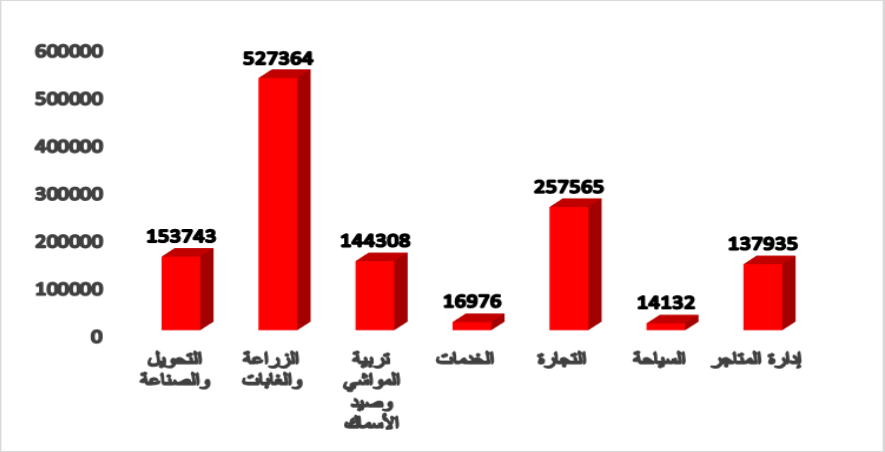

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: GRAMEEN BANK, (2022), Annual Report 2020, Bangladesh, p 38, on Site Web: https://grameenbank.org, consulted 19/03/2022.

2-4- تجربة بنك الأمل للتمويل الأصغر (اليمن)

يعد بنك الأمل **(AL-AMAL BANK)** أول بنك متخصص في التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم إنشائه بموجب **قانون رقم 23 لسنة 2002**، حيث بدأ مزاولة نشاطه بشكل رسمي في يناير 2009 تحت إشراف ورقابة البنك المركزي اليمني، رأسماله مقسم إلى 45% مساهمة خاصة بالحكومة اليمنية متمثلة في الصندوق الإجتماعي للتنمية، 35% مساهمة برنامج الخليج للتنمية، 20% مساهمة القطاع الخاص اليمني والسعودي، يعتبر بنك الأمل مؤسسة مالية غير ربحية (لا توزع الأرباح للمساهمين)، يقوم على توفير خدمات مالية مستدامة للفئات الفقيرة في اليمن وذوي الدخل المنخفض والمحدود خصوصا أصحاب المؤسسات الناشئة والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الشاملة التي تتناسب مع احتياجاتهم، ومن أهم خدمات بنك الأمل ما يلي:

- **منح التدريب للعملاء:** يحرص بنك الأمل على دراسة مختلف الاحتياجات الخاصة بالعملاء والفقراء وذلك من خلال تزويدهم بكل أشكال وأنواع التدريب بغاية مساعدتهم على إدارة مشاريعهم والحصول على مزيد من الفرص من أجل حياة أفضل، بالإضافة لتوجيه مجموعة من الحقائب التدريبية المتخصصة في العمل التنموي وأساسيات الإدارة والبرامج المحاسبية والإدارية الموجهة لفائدة المناطق الريفية بغاية تنمية المجتمع وجعله أكثر شمولية.
- **تمويل الفقراء وأصحاب المشاريع المبتدئة:** يقوم بنك الأمل بتقديم العديد من المنتجات التمويلية التي تستهدف أصحاب المشروعات الصغيرة والصغرى من ذوي الدخل المتدني وذلك بضمانات ميسرة، من خلال تسهيل وصولهم للخدمات المالية من أمثلتها: الأمل الاستثماري، الأمل فردي، الأمل موسمي، والأمل شراكات.
- **تطوير المشروعات والمؤسسات الناشئة:** بعد قيام العملاء بتسديد كافة الأقساط التمويلية يقوم بنك الأمل بمنح أصحاب المشروعات الصغيرة أقساط تمويل أكبر بدافع توسيع نشاطهم والخروج من دائرة الحرمان والفقر المدقع.
- **خدمات مالية أخرى:** إلى جانب كافة الخدمات المالية وغير المالية التي يقدمها بنك الأمل لعملائه، فهو يقوم أيضا بتوفير حسابات للادخار والصناديق الاستثمارية التي تهدف لتوفير فرص العمل وخفض معدلات الفقر والبطالة من خلال دعم المشاريع

الناشئة والصغيرة (بنك الأمل للتمويل الأصغر، 2022، أول بنك للتمويل الأصغر في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، https://alamalbank.com).

الجدول(03): أرقام متعلقة بالخدمات التمويلية المقدمة من بنك الأمل للفترة 2010–2020

السنوات	عدد التمويلات المصروفة	قيمة التمويلات الموزعة (مليون ريال)	عدد المقترضين النشطين
2010	17549	885	14730
2011	12493	635	15945
2012	22141	1240	26134
2013	26173	2400	34374
2014	29271	3182	40817
2015	12428	1565	37678
2016	3330	749	34806
2017	427	172	34098
2018	1023	584	33506
2019	4053	1767	34960
2020	9423	2245	34874

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الأمل 2019–2020، على الموقع: https://alamalbank.com، تاريخ الاطلاع 2022/03/20.

ما هو متفق عليه هو أن بنك الأمل يتميز بالدور الفعال في استهداف جميع الطبقات المجتمعية على حد سواء، ذلك من خلال حجم التمويل المقدم للفئات الفقيرة وأصحاب المشروعات الصغيرة والناشئة، حيث شهد عدد التمويلات المصروفة تزايدا مستمرا من سنة 2010 إلى غاية 2014 ليعرف انخفاضا كبيرا بعد هذه السنة ليعاود الارتفاع في عام 2020 بتسجيل 9423 تمويل مصروف ما قيمته 2245 مليون ريال يمني حيث كان عدد المقترضين النشطين في ذات السنة 34874 مقترض، هذا ما سينعكس إيجابا على عجلة التنمية والاستثمار والقضاء على الفقر والبطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، في المقابل احتل القطاع التجاري مقدمة الترتيب لأكثر القطاعات استقطابا للقروض التمويلية الممنوحة من قبل بنك الأمل بتسجيله سنة 2020 قرابة 6449 تمويل بقيمة تجاوزت 832 مليون ريال يمني، في حين جاء القطاع الخدمي في المرتبة الثانية ب1754 قرض، أما المرتبة الأخيرة فعادت للقطاع الإنتاجي ب97 تمويل مصروف من خلال 31 مليون ريال يمني، والشكل الموالي يبرز ذلك:

الجدول(04): توزيع عدد وقيمة التمويلات المصروفة على القطاعات سنة 2020

الوحدة: ريال يمني

القطاع	عدد التمويلات	قيمة المبالغ المصروفة
زراعي	359	858,321,620.00
تجاري	6449	832,445,992.00
خدمي	1754	424,227,105.00
تجاري خدمي	493	52,209,956.00
قطاعات أخرى	100	39,098,950.00
إنتاجي	97	31,323,872.00
الطاقة البديلة	171	6,970,675.00
الإجمالي الكلي	**9423**	**2,244,598,170.00**

المصدر: بنك الأمل، (2022)، التقرير السنوي 2020، اليمن، ص34، على الموقع: https://alamalbank.com، تاريخ الإطلاع 2022/03/20.

من خلال الشكل الموالي يتبين زيادة عدد الحسابات الادخارية للمتعاملين مع بنك الأمل لتحقق أعلى مستوياتها عام 2020 ب197538 حساب ادخاري هذا ما يبرز قدرة البنك على استقطاب المزيد من المدخرات والتي تساهم في تعزيز قدرته على توسيع سياساته الإقراضية.

الشكل(02): إجمالي عدد الحسابات الادخارية النشطة لدى بنك الأمل للفترة 2010-2020

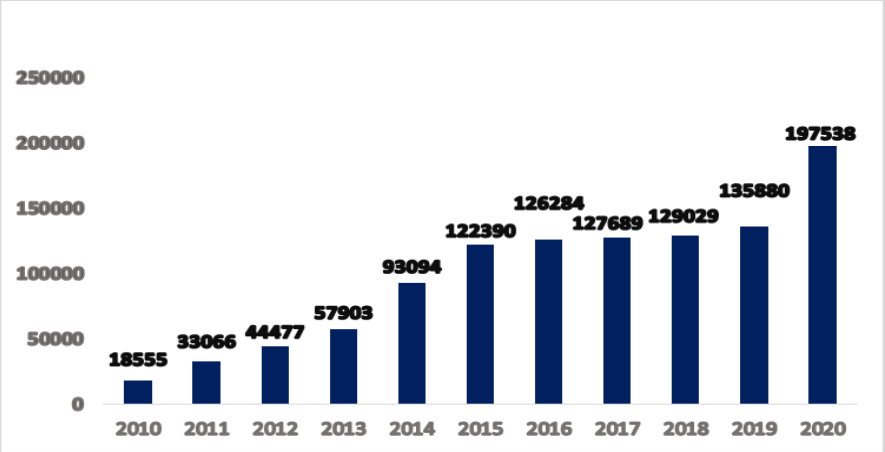

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الأمل 2019-2020، على الموقع: https://alamalbank.com، تاريخ الاطلاع 2022/03/20.

- مع انتشار فيروس كورونا في كافة دول العالم وفي اليمن على وجه الخصوص والذي صاحبه أزمة سيولة بالعملة المحلية في القطاع المصرفي منذ عام 2016، أدى ذلك إلى توقف خدمات الإقراض للمؤسسات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها من

الخدمات التي تستهلك وتستنزف أكبر قدر ممكن من السيولة إضافة أن فترات استردادها تكون طويلة، لهذا قام بنك الأمل بابتكار **منتج التمويل الإلكتروني** الذي تم تدشينه رسميا في عام 2020، حيث يستهدف العملاء من أصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى والذين يرغبون في الحصول على إيرادات إضافية إلى جانب أنشطتهم القائمة، ذلك يكون بدون أية رسوم أو مرابحة يتحملها العميل، في المقابل يحصل البنك على عمولاته من جهات أخرى كشركات الاتصالات والمياه والكهرباء وغيرها، وبذلك يعتبر أول بنك يقدم خدمة الإقراض عبر النقود الإلكترونية لفائدة الفئات المستبعدة من طرف البنوك التجارية والمؤسسات المالية المتخصصة، مع التخفيف من استعمال النقود الورقية التي تؤدي إلى انتشار فيروس كورونا بين أوساط العملاء، وبذلك يكون بنك الأمل قد ساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي خلال هذه الفترة الحساسة عبر سعيه الدائم لإيجاد حلول رقمية وإلكترونية متنوعة والفريدة من نوعها في مجال التمويل الأصغر، هذا وقد شرع البنك في التعامل مع المستجدات الطارئة والظروف الصعبة مع الاستمرار في تقديم الخدمات المالية لتسهيل الوصول إليها بأقل تكلفة ممكنة وتحسين جودة الخدمة المقدمة علما أن خدمة النقود الإلكترونية (**تطبيق بيس Pyes**) تم تدشينها في عام 2017 لتكون المنصة الرئيسية لجميع الخدمات المصرفية المتاحة للعملاء عبر هاتفه المحمول، في حين توقفت أنشطة الكثير من المؤسسات في اليمن بسبب الجائحة (بنك الأمل للتمويل الأصغر، 2021، التحول الرقمي مطلب أساسي للتخفيف عن الفقراء (تجربة بنك الأمل للتمويل الأصغر في مواجهة فيروس كوفيد-19)، https://alamalbank.com ، الصفحات 10-12).

الخاتمة:

كان هذا العمل محاولة من قبل الباحثين من أجل رسم المعالم الأساسية لنجاح صناعة التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الناشئة وتمكين الفقراء وتجسيد الاحتواء الاقتصادي والاجتماعي للمستبعدين من الأنظمة المالية الكلاسيكية، خاصة في ظل ما عرفته الدول الرائدة في التمويل الأصغر من تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة والاستفادة من التجارب الناجحة كتجربة غرامين بنك وبنك الأمل، وقد خلصت الدراسة **لمجموعة من النتائج** من أهمها ما يلي:

- تؤدي زيادة الشمول المالي وتدعيمه لتعزيز طلب الفئات المهمشة والفقيرة للمنتجات والخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية، وتحسين مستوى معاشهم، تقليص فجوة التمييز بين الجنسين، والقضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل، إضافة إلى الدور الإيجابي في تحسين كافة المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية خاصة للبلدان النامية؛
- تمتاز صناعة التمويل الأصغر باهتمام مختلف الهيئات والمنظمات الدولية لقاء ما حققته في مجال مكافحة الفقر ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية وتكريس جهودها في تمويل المؤسسات الناشئة خاصة من خلال المساعدة الفنية والخدمات غير المالية لأصحاب العمل قبل الانطلاق في المشروع؛
- النجاح الباهر لتجربة غرامين بنك في بنغلاديش من خلال مساهمته الفعالة في التمويل الأصغر وخلق مناصب الشغل عن طريق استحداث المؤسسات الصغيرة والناشئة؛
- اعتمدت تجربة غرامين بنك بالأساس على القيادة الواعية بأهمية التمويل المؤسسي وفعاليته في تحقيق الاستدامة المالية للفقراء والمحتاجين من ذوي الدخل المتدني، كما أنها جاءت من أجل تحويل تبعات الإخفاق في عمليات التسديد والعزوف المستمر للمؤسسات المالية والبنوك التقليدية؛

- قام بنك الأمل اليمني باستهداف جميع الطبقات الفقيرة والتركيز على المناطق النائية الريفية، كما تمكن من توفير التمويل اللازم للمشروعات والمؤسسات الابتكارية مما ساعد على تحسين الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية للأسر خصوصا منهم الشباب والنساء؛
- أصبح بنك الأمل نموذجا عربيا يحتذى به ما جعله في طليعة سوق التمويل الأصغر اليمني والإقليمي، هذا راجع إلى عرض البنك لمجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات خاصة منها الرقمية الهادفة للابتكار والإبداع وتلبية مختلف احتياجات الفئات المستهدفة، وعليه بالرجوع لكافة النتائج المتوصل إليها يتم **تأكيد فرضية البحث الموضوعة**.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن **اقتراح بعض التوصيات** التالية:

- ☜ حتمية تطوير الأنظمة المالية التقليدية واستحداث منتجات وخدمات مبتكرة قادرة على محاكاة احتياجات العملاء الحاليين والمستهدفين بما يعزز شمولهم المالي ويسمح بخروجهم من نطاق التقليدية وتضييق الفجوة بين الذكور والإناث، الريف والمدن؛
- ☜ ضرورة دعم المؤسسات الناشئة عبر التمويل الأصغر من خلال تكلفته المنخفضة وتسهيل إجراءاته بدلا من الذهاب للبنوك والمؤسسات المالية الكلاسيكية التي تفرض شروط تعجيزية في عملية تقديم الخدمات المالية والتمويلية؛
- ☜ المرافقة السليمة والمباشرة لسير عمل الهيئات والمؤسسات المتخصصة في مجال التمويل الأصغر في الدول النامية بهدف إيصالهم للفئات الفقيرة والمهمشة وأصحاب المشاريع الصغيرة والمصغرة، ومنح مختلف العملاء منتجات وخدمات تفضيلية وتزويدهم بمختلف المعلومات حول المعاملات المالية مما سيرفع من ثقافتهم المالية؛
- ☜ القيام بدورات تدريبية وتكوينية لفائدة المؤسسات الناشئة والأفراد المستفيدين من التمويل والخدمات، من أجل معرفة كيفية إنشاء وتسيير المشروعات الخاصة بهم بالإضافة إلى وجوب المتابعة الميدانية والدورية لضمان نجاحها وزيادة إمكانية دعمها؛
- ☜ الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة للتمويل الأصغر كتجربة غرامين بنك وبنك الأمل خاصة في الجزائر، بغاية الاستفادة منها وفهم وتشخيص وتحديد مختلف المعلومات المتعلقة بتنمية مؤسسات التمويل الأصغر، مع تحليل الخبرة المكتسبة من البيانات المجمعة حول هذه التجارب لمعرفة مشاكل المواطنين المالية؛
- ☜ القيام بأيام دراسية، ملتقيات وطنية ودولية، وحتى ورشات وندوات إلكترونية لغاية التعميم بأهمية الشمول المالي للمؤسسات الناشئة والدور الفعال الذي يلعبه التمويل الأصغر في تمويلها مع الاستشهاد بمختلف النماذج الرائدة.

المصادر والمراجع:

1. ZOURDANI, Safia, (2018), **La microfinance comme levier de développement socioéconomique au MAGHREB ARABE**, Revue D'Etudes Economiques et Financiéres ,Tom 11 (Numéro 01), Pages 249-262, Université d'El Oued (Algérie).
2. أبو جامع، نسيم حسن، أبو دية، ماجد محمود، (2016)، **دور الاشتمال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 04 (العدد 07)، الصفحات 182-227، مركز الحكمة (الجزائر).
3. بخيتي، علي، بوعوينة، سليمة، (2020)، **المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وتحديات**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 12 (العدد 04)، الصفحات 534-552، جامعة زيان عاشور-الجلفة (الجزائر).
4. بن جلول، خالد، سالمي، جمال، (2021)، **التمويل المصغر كألية فعالة لتقليل من الفقر في الدول العربية: دراسة تشخيصية لعينة من الدول العربية مصر، الجزائر، السودان**، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 27 (العدد 01)، الصفحات 375-397، جامعة باجي مختار-عنابة (الجزائر).
5. بنك الأمل للتمويل الأصغر، (2021)، **التحول الرقمي مطلب أساسي للتخفيف عن الفقراء (تجربة بنك الأمل للتمويل الأصغر في مواجهة فيروس كوفيد-19)**، بحث على موقع *https://alamalbank.com*، تاريخ الإطلاع (2022/03/20).
6. بنك الأمل للتمويل الأصغر، (2022)، **أول بنك للتمويل الأصغر في اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، *https://alamalbank.com*، تاريخ الإطلاع (2022/03/20).
7. بودالي، مخطار، (2021)، **الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 02)، الصفحات 77-92، جامعة بشار (الجزائر).
8. بورنان، مصطفى، صولي، علي، (2020)، **الاستراتيجات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11 (العدد 01)، الصفحات 131-148، جامعة زيان عاشور-الجلفة (الجزائر).
9. بوقرة، إيمان، (2018)، **واقع وأفاق الاشتمال المالي في الأردن**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 09 (العدد 02)، الصفحات 01-22، جامعة زيان عاشور-الجلفة (الجزائر).
10. حمدان، بدر شحدة سعيد، أبو دية، ماجد محمود، (2018)، **أثر الاشتمال المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04 (العدد 02)، الصفحات 177-188، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف (الجزائر).
11. الراية، عبد المنعم عبد العزيز الشيخ، (2021)، **دور مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل القطاع الريفي في السودان بالتطبيق على الولاية الشمالية (2015-2019م)**، مجلة القلزم العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 2021 (العدد 03)، الصفحات 181-194، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر (السودان).

12. سفاري، أسماء، بن داية، آسيا، (2021)، **تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11 (العدد 01)، الصفحات 66-95، جامعة الحاج لخضر-باتنة 1 (الجزائر).

13. طويطي، مصطفى، أولاد حيمودة، عبد اللطيف، (2019)، **آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر "**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01 (العدد 01)، الصفحات 07-28، جامعة غرداية (الجزائر).

14. عبد القادر، أشرف عمر، (2017)، **دور التقنية المصرفية في نشر الشمول المالي دراسة حالة: ولاية الجزيرة**، مجلة المصرفي، المجلد 2017 (العدد 85)، الصفحات 28-33، بنك السودان المركزي الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء (السودان).

15. عريس، عمار، بن زاير، عبد الوهاب، (2021)، **مشاكل التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة والآليات والبدائل التمويلية الكفيلة لمواجهتها**، تأليف مجموعة من الباحثين، **في الكتاب الجماعي إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل (الجزائر).

16. قسوم، حنان، بن تومي، بدرة، (2016)، **فعالية نظام التمويل الأصغر في الإقلال من الفقر دراسة حالة: بنك جرامين، البنك الوطني للتنمية بمصر والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالأردن**، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، المجلد 01 (العدد 01)، الصفحات 124-151، جامعة عين تموشنت (الجزائر).

17. مجدي، علي سعيد، (2007)، **تجربة بنك الفقراء الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2006**، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت (لبنان).

18. نعمة، سمير فخري، الشلال، مهند عزيز مُحَّد، (2019)، **بناء مؤشر لقياس الأداء المنفرد للمصارف في مجال الشمول المالي (مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية حالة دراسية)**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 38 (العدد 121)، الصفحات 207-219، جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد (العراق).

19. يوسف الفكي، عبد الكريم، (2006)، **تجربة مصرف الفقراء**، الندوة الدولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب-البليدة (الجزائر).